

الآثار الاجتماعية والإنسانية للفساد الإداري في ظل معوقات مكافحة الفساد على المواطن الفلسطيني

خيريہ رضوان يحيى، سلوى شعراوي جمعة *

ملخص

شهد القطاع العام الفلسطيني انتشاراً في الفساد الإداري في مرحلة مبكرة من تأسيس السلطة الفلسطينية، تعددت جهود السلطة الفلسطينية استجابة للضغوط المحلية والدولية للحد من انتشار هذه الظاهرة، وآثارها السلبية، وبرغم من تعدد جهات مكافحة إلا أنها لم تتمكن من الحد الفعلي من انتشار هذه الظاهرة حيث أنها مازالت تمارس بأشكالها المختلفة. وتخلص الدراسة إلى أن أهم أسباب الفساد الإداري تمثل في ضعف الإرادة السياسية، وحكم الحزب الواحد، وتعطيل أعمال المجلس التشريعي ووجود الاحتلال. وللفساد الإداري آثار سلبية، كضعف العدالة الاجتماعية، وزيادة معدلات البطالة، والفقر، والهجرة، وضعف الانتماء الوطني، وتشكيك المواطن الفلسطيني بمصداقية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد الإداري، إضافة إلى التأثير السلبي في الاقتصاد الفلسطيني سياسياً وإدارياً عموماً. ولكي تصبح جهود مكافحة فعالة لا بدّ من تفعيل سياسية الشراكة الديمقراطية بين جميع الأطراف الفلسطينية، وتفعيل دور الإعلام الفلسطيني وتعزيز مشاركة المواطنين.

الكلمات الدالة: آثار الفساد الإداري، معوقات مكافحة الفساد.

المقدمة

ج ميع الأطراف الفلسطينية، وتفعيل دور الإعلام الفلسطيني وتعزيز مشاركة المواطنين.

مشكلة الدراسة

منذ أسست السلطة الفلسطينية ومؤسساتها أثر اتفاقية أوسلو عام 1994م بدأت مشكلة الفساد الإداري في الظهور، واتضح ذلك في تقرير هيئة الرقابة العامة في العام 1997م وأكدت نتائجه في تقرير لجنة الرقابة في المجلس التشريعي، ومفادها انتشار واسع للفساد الإداري في المؤسسات العامة الفلسطينية، مع ذكر أسماء المدانين في الفساد من كبار سياسيين ووزراء في السلطة⁽¹⁾. (هيئة الرقابة العامة، 1997).

وعليه زاد انتشار الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية وتباينت أشكاله ومدى انتشاره. لتتخذ فلسطين موقعاً متأخراً على مؤشر مدركات الفساد، ففي العام 2003م اتخذت مرتبة (87) وفي عام 2004م تراجعت لتأخذ مرتبة (108)⁽²⁾ (الشفافية الدولية، 2013م)، و(107) عام 2005م حسيما بين مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (الشفافية الدولية، 2005م)⁽³⁾، وفي عام 2013م اتخذت فلسطين رتبة 3.9 من 5 على مقياس الفساد العالمي في الفساد داخل القطاع العام (وكالة معاً، 2013م)⁽⁴⁾. ولم تدرج فلسطين على مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية العالمي

شهد القطاع العام الفلسطيني انتشاراً في الفساد الإداري في مرحلة مبكرة من تأسيس السلطة الفلسطينية، تعددت جهود السلطة الفلسطينية استجابة للضغوط المحلية والدولية للحد من انتشار هذه الظاهرة، وآثارها السلبية، وبرغم من تعدد جهات مكافحة إلا أنها لم تتمكن من الحد الفعلي من انتشار هذه الظاهرة حيث أنها مازالت تمارس بأشكالها المختلفة. وتخلص الدراسة إلى أن أهم أسباب الفساد الإداري تمثل في ضعف الإرادة السياسية، وحكم الحزب الواحد، وتعطيل أعمال المجلس التشريعي ووجود الاحتلال. وللفساد الإداري آثار سلبية، كضعف العدالة الاجتماعية، وزيادة معدلات البطالة، والفقر، والهجرة، وضعف الانتماء الوطني، وتشكيك المواطن الفلسطيني بمصداقية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد الإداري، إضافة إلى التأثير السلبي في الاقتصاد الفلسطيني سياسياً وإدارياً عموماً. ولكي تصبح جهود مكافحة فعالة لا بدّ من تفعيل سياسية الشراكة الديمقراطية بين

* كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية. تاريخ استلام البحث 2016/02/06، وتاريخ قبوله 2016/03/13.

السرية والقمع ويحد من شفافية النظام وانفتاحه ويعزز الاستبداد ويحول دون المشاركة السياسية نتيجة غياب الثقة بالمؤسسات العامة ويضعف أجهزة الرقابة والمساواة، ويؤدي الفساد إلى الفوضى وزعزعة الديمقراطية، ويحد من الاستقرار المجتمعي، ويؤدي إلى انهيار القيم الأخلاقية، كما وله تأثير سلبي على القطاع الاقتصادي برمته. وتعد هذه الدراسة أسباب انتشار الفساد لضعف الرقابة وعدم جدية جهود مكافحة الفساد ورغبة البعض في تحقيق مكاسب خاصة، موصية بضرورة العمل الجاد لمكافحة الفساد من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية في الجزائر.

(دراسة الشميمري وأبو بكر، 2013)⁽⁷⁾، هدفت هذه الدراسة لاستعراض مفهوم الفساد الإداري وبيان أشكاله، واستخدام المنهج الوصفي، وتم استقصاء 1225 مواطناً موزعين على ست مدن سعودية، وقد استخدم التحليل الإحصائي لعرض النتائج مجدولة، وتم التوصل إلى أن الفساد ظاهرة قديمة، وما زالت منتشرة حديثاً تمارس في المجتمعات الغنية والفقيرة، ويزداد انتشار الفساد الإداري في القطاع العام في القطاع الخاص، مما يؤثر على المواطن ويحد من العدالة في توزيع الثروات وتكافؤ الفرص، ويساعد على انتشار الفقر، ومن أهم أسباب انتشار هذه الظاهرة هي الرغبة في تحقيق المال في ظل ضعف الإدارة التنظيمية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة بث ثقافة النزاهة والشفافية في المناهج التربوية، وعبر وسائل الإعلام واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة.

دراسة (الشمري، 2012م)⁽⁸⁾: هدفت الدراسة إلى التعرف على رؤية العاملين في القطاع العام والخاص نحو الفساد الإداري في السعودية، واختلافها باختلاف مدرجات الفساد نحو متغير قطاع العمل، والمرتبة الإدارية والنوع الاجتماعي والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي، ومكان العمل. تكونت عينة الدراسة من (404) أفراد موزعين على (16) مؤسسة حكومية وخاصة. واستخدم التحليل الإحصائي، فأظهرت النتائج أن أهم أسباب انتشار الفساد عدم جدية في مكافحة الفساد، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين، وغياب الرقابة الداخلية أو ضعفها، فالتحقيق في الفساد والمحاسبة أفضل جهود الحكومة محاربتها، وتدعيم أجهزة مكافحته. إذ أن أكثر أنواع الفساد انتشاراً يظهر في المؤسسات الحكومية، لذلك أوصت بالتوسع في دراسة ظاهرة الفساد الإداري في القطاع العام في ضوء الاتفاقيات الدولية.

دراسة (الصرايرة، 2010م)⁽⁹⁾ هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية، من حيث أشكاله وآثاره وأساليب الحد منه في

ما بين 2006-2015م لعدم انطباق الشروط المنهجية على الحالة الفلسطينية ونقص عدد الاستبيانات المنجزة (شبكة رابية، 2013م)⁽⁵⁾، فالإلى أي مدى انعكس أثر الفساد على المواطن الفلسطيني؟.

أهداف الدراسة

1. التعرف إلى الآثار الاجتماعية والإنسانية الناجمة عن انتشار الفساد الإداري في المؤسسات العامة، ومدى انعكاسها على ذات المؤسسات وعلى المجتمع الفلسطيني.
2. التعرف إلى أبرز معوقات تنفيذ سياسات مكافحة الفساد، ومدى تأثيرها على تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة في القطاع الحكومي الفلسطيني.

أسئلة الدراسة

سعت الباحثة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما الآثار الاجتماعية والإنسانية المترتبة على انتشار الفساد الإداري في فلسطين؟.
2. ما أبرز معوقات تنفيذ سياسات مكافحة الفساد؟، وما مدى تأثيرها على تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة في القطاع الحكومي الفلسطيني؟

أهمية الدراسة

1. الأهمية العلمية الموضوعية: تطرقت الباحثة لقضية ذات أهمية علمية وأكاديمية من خلال البحث في الآثار المترتبة على المواطن الفلسطيني جراء ممارسة الفساد في القطاع العام.
2. الأهمية العملية الميدانية: تكتسب هذه الدراسة أهميتها كونها طبقت على ثلاث عينات دراسية.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة الفساد الإداري مركزة اهتمامها على انتشار الفساد في القطاع العام وأثره على المواطنين، فقد عرض الفساد بأنواعه وأسبابه والبيئة التي تساعد على انتشاره ومدى توغله في الدول، والآثار الاجتماعية والإنسانية السلبية التي يخلفها الفساد، ومن هذه الدراسات:-

(دراسة الوزاني، 2015)⁽⁶⁾ هدفت الدراسة بيان الاثر السلبي للفساد الإداري على التنمية المستدامة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي، والبنائي الوظيفي، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الفساد الإداري يؤثر سلباً على استقرار النظام السياسي وسمعته ويحد من قدرته على احترام حقوق المواطنين في المساواة وتكافؤ الفرص، ويغذي

الفساد شيوعاً في المؤسسات العامة الفلسطينية، فبعد اتفاقية أوسلو اصطبغ النظام السياسي بالطبيعة الانتقالية والتبعية الاقتصادية والنزعة الفردية، الذي أنتج نظاماً سياسياً مهانداً وفساداً، الذي شجع على انتشار الفساد في المستويات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية كافة، وقد أوصى الباحث باستكمال وضع التشريعات التي تحد من الفساد وتنفيذ ما هو موجود من قوانين حفاظاً على حقوق المواطنين.

دراسة (السبيعي، 2010م)⁽¹²⁾ هدفت الدراسة للتعرف على دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد في القطاعات الحكومية بالملكة العربية السعودية، واتبعت الدراسة منهجية وصفية بتوزيع الاستبانة على (503) أفراد من العاملين في الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في القطاعات الحكومية بمدينة الرياض.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن الفساد بلغ (57.86%)، وأن درجة شيوع بعض أنماط الفساد الإداري في القطاعات الحكومية بلغت (71.2%)، وأوصت الدراسة بضرورة رفع أداء الأجهزة الرقابية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتدعيمها بكفاءات متخصصة، ووضع خطة إستراتيجية لتطبيق الشفافية والمساءلة الإدارية ضمن سياسة عامة لمكافحة الفساد.

دراسة (2009 and others Schnleider م)⁽¹³⁾ هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار الاجتماعية التي يخلفها الفساد الإداري في استراليا، اتبعت الدراسة منهجية وصفية تحليلية من خلال تطبيق استبانة على عينة مكونة من (1462) مواطناً في مدينة سيدني، وقد أظهرت النتائج أن الفساد الإداري يسبب العديد من المشكلات الاجتماعية، حيث إن الفساد الإداري يؤدي إلى دخول الموظفين المتورطين في الفساد السجن مما يؤدي إلى التفكك الأسري، وأوصت الدراسة بضرورة مراقبة تنفيذ سياسات مكافحة الفساد الإداري في البلاد والكشف عن آثاره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للحد من انتشار الفساد وبالتالي تخفيف آثار الفساد السلبية على المجتمع.

دراسة (2008 Voznyak م)⁽¹⁴⁾ هدفت الدراسة إلى الكشف عن تنوع مظاهر الفساد في (25) دائرة حكومية في أوكرانيا، ولتحقيق هذا الهدف تمت العودة إلى عدة مواقع الكترونية تخص مجموعة من المؤسسات الحكومية ومنظمات النزاهة والمجتمع المدني في البلاد، كما تم تحليل نتائج تقرير الفساد الذي أصدرته الدولة عام 2007م المتعلق بالفساد الإداري في القطاعات الحكومية المختلفة، وقد بينت نتائج التحليل النوعي الذي قامت به الدراسة وجود علاقة دالة بين الفساد وبين تردي الوضع الاقتصادي في البلاد، حيث بلغت نسبة الرشوة

مؤسسات الدولة، وهدفت أيضاً إلى معرفة اتجاهات النخب الأردنية نحو عناصر الفساد المتمثلة في استغلال الوظيفة العامة، وعدم الالتزام بالأنظمة والقوانين والمحسوبية والوساطة والرشوة، وجرائم غسيل الأموال وتهريبها، والتهرب الضريبي والجمركي. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الميداني والمقابلة الشخصية فبلغت العينة العشوائية 388 فرداً من النخب الأردنية، وقد اختيرت من مجلسي الأعيان والنواب وعدد من الوزراء العاملين والمحامين والمهندسين، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمت مقاييس التحليل الإحصائي لمعرفة خصائص عينة الدراسة، واستخدام الاختبارات الإحصائية مثل الانحدار المتعدد المتدرج وتحليل التباين الأحادي.

توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات النخب الأردنية كانت مرتفعة نحو درجة الفساد العام الإداري والمالي في أجهزة الدولة، وكانت أعلى درجة اتجاه نحو استغلال الوظيفة العامة لتلبية المصالح الشخصية، ثم المحسوبية والوساطة والرشوة، وغيرها من مظاهر الفساد، موصية بإجراء دراسات متعمقة في هذا المجال، وتفعيل الرقابة للحد من هذه المظاهر.

دراسة (Styanov، 2010م)⁽¹⁰⁾ هدفت الدراسة لتقييم واقع الفساد الإداري والسياسي في بلغاريا منذ عام 1998م - 2006، في ضوء الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة البلغارية بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد اتبعت الدراسة منهجية مكتبية تحليلية من خلال التقارير الحكومية والأبحاث التي نشرتها المؤسسات المدنية والصحف والأمانة العامة للاتحاد الأوروبي. وقد أظهرت النتائج وجود نسبة مرتفعة من الفساد الإداري والسياسي في القطاع الحكومي بسبب تدني الدخل والمشكلات الاقتصادية، والبطالة. كما وأن الرشوة والمحسوبية والاختلاس أهم مظاهر الفساد الإداري، بينما كان التسلط والديكتاتورية من أهم أشكال الفساد السياسي في البلاد. وأوصت الدراسة بضرورة القيام بدراسات تجريبية وميدانية لتحديد حجم الفساد الحقيقي وطرق مكافحته في البلاد.

دراسة (المصري، 2010م)⁽¹¹⁾ تناولت الدراسة علاقة وجود الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية بالانتماء الوطني للمواطن الفلسطيني، وسبل آليات التخلص من الآثار السلبية من خلال دراسة أسباب وجود الفساد في السلطة الفلسطينية والعوامل التي ساعدت على نشأته وتطوره وانتشاره في المؤسسات العامة المعنية بالإدارة، واتبع المنهج الوصفي التحليلي.

خلصت الدراسة إلى أن الفساد منتشر في مؤسسات السلطة الفلسطينية بأشكال متعددة، ووجدت ظاهرة التعيينات العشوائية في القطاع العام الفلسطيني، وهدر المال العام هما أبرز أشكال

العام حول مدى انتشار الفساد في القطاع العام وأثره على المجتمع مدعمة بمؤشرات قياس.

المنهجية الدراسية

اعتمدت الباحثة نموذج تقييم الأثر كأحد نماذج التقييم الأساسية في أدبيات السياسات العامة، والذي يدرس المدخلات والعمليات والمخرجات والعوائد والأثر، بالإضافة لمنهج دراسة الحالة، باتخاذ وزارة المالية حالة دراسية.

مصادر المعلومات:

أولاً: المصادر الثانوية، تتمثل في الكتب، والدوريات والأطروحات الأكاديمية، وما نشر على شبكة الانترنت، إضافة إلى القوانين والاستراتيجيات.

ثانياً: المصادر الأولية، صممت الباحثة ثلاث استبانات، الأولى خاصة بصناع سياسات مكافحة الفساد ووزعت على 22 شخصاً، والثانية وزعت على 128 موظفاً - يشكلون 10% من موظفي وزارة المالية - والثالثة خاصة بالمواطنين ووزعت على 96 شخص - وقد وُزعت الاستبانة الثالثة على عينة من المواطنين المتعاملين مع وزارة المالية كونها الحالة الدراسية، لتشمل عدداً من كبار التجار والمتعاملين العاديين..... وغيرهم.

ثالثاً: استخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss للتحليل بعد صياغة غالبية الأسئلة وفق سلم ليكارت، واختبار صدق أدوات الدراسة تم عرضها على أ.د. سلوى شعراوي جمعة، و أ.د. صالح الشيخ، ود. إبراهيم الطراونة، ومن ثم وزعت 15 استبانة لإجراء اختبار كرونباخ الفا.

الإطار النظري

الآثار المترتبة على الفساد الإداري في فلسطين

هناك مدرستان فكريتان تفسران فحوى ومضمون نتائج الفساد وانتشاره، "إحدهما ترى الفساد ظاهرة إيجابية وتحفز عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية (Shlefer and Vishny، 1993⁽¹⁷⁾)، ومدرسة فكرية أخرى معارضة لما سلف ترى أن آثار الفساد لا يمكن أن تكون إيجابية بأي حال من الأحوال.

فلسطينياً، طالت الآثار السلبية للفساد حكومتاً وشعباً، فكما كثير من الدول النامية انتشر في فلسطين الكثير من مظاهر الفساد الإداري، كاستغلال الوظيفة والنفوذ بالدرجة الأولى ثم الوساطة والمحسوبية والمحاباة في الدرجة، وبليها الاختلاسات المالية لموارد القطاع الحكومي من قبل بعض المتنفذين السياسيين والإداريين، والتهرب الجمركي والضريبي وغيرها من المظاهر.

والاختلاس (80%) في مختلف قطاعات الدولة. وبينت الدراسة وجود علاقة بين الفساد والجريمة الاقتصادية والسياسية في البلاد خصوصاً في ظل عدم وجود سياسة واضحة لمكافحة الفساد.

دراسة (إبراهيم والصرايرة، 2001م)⁽¹⁵⁾ هدفت الدراسة للكشف عن العلاقة بين تدني مستوى معيشة الموظف العام الاقتصادية والفساد الإداري، كما هدفت الدراسة إلى التوصل إلى بعض المقترحات لمعالجة هذه الظاهرة، واتبعت الدراسة منهجية ميدانية من خلال تطبيق استبانة على (250) موظفاً وموظفة حكوميين في محافظة جرش الأردنية، وقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واتضح بأن تدني المستوى المعيشي والاقتصادي للموظفين يلعب دوراً بارزاً ورئيساً في انتشار مظاهر الفساد الإداري في الجهاز الحكومي الأردني، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة الرواتب بجعلها موازية مع الزيادة المطردة في الأسعار وللرواتب في القطاع الخاص. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل آليات الرقابة والتفتيش على موظفي القطاع العام الأردني.

■ دراسة (الشهابي وداغر، 2000م)⁽¹⁶⁾ هدفت الدراسة للكشف عن العوامل المؤثرة والمسببة للفساد الإداري مثل الأساليب الشخصية، والتنظيمية والبيئية. وتسليط الضوء على بعض الأسباب الكامنة وراء جرائم الفساد الإداري، وقد تم توزيع استبانة الدراسة على عينة مكونة من (100) موظف حكيم عليهم بالسجن بسبب الفساد، وتم استرداد (60) استبانة صالحة للتحليل، حيث تم استخدام التحليل الإحصائي. فأظهرت النتائج أن أعمار معظم مرتكبي الفساد من الموظفين الشباب وغالبيتهم من المتزوجين، وبينت الدراسة أن زيادة مدة الخدمة وتدني المستوى التعليمي يؤثر سلباً في سلوك الفساد الإداري، وأن الحاجة المادية لا تعد سبباً رئيساً للفساد الإداري، بل هناك علاقة عكسية بين شدة الرقابة والميل نحو الفساد، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث وتطوير آليات مكافحة الفساد في العراق في ضوء مؤشرات انتشاره، وتناولت هذه الدراسة عينة واقعية من المتورطين في الفساد وهذا يقدم إضافة جيدة في مجال دراسة الفساد.

أوجه الاستفادة والخلاف مع الدراسات السابقة:

استفادت هذه الدراسة من الأدبيات السابقة في عرضها لبعض آثار الفساد الإداري على المجتمع، وتختلف عنها في المنهجية الدراسية المتبعة، إذ تم استخدام نموذج تقييم الأثر لبيان أثر الفساد الإداري على المجتمع على المدى البعيد، كما وأن أدوات الدراسة الحالية شملت شرائح المجتمع كافة لقياس رؤية المواطن وصانع سياسات مكافحة الفساد وكذلك الموظف

الفساد الاقتصادي من قبل بعض متنفذي السلطة الفلسطينية، وفي ظل مديونية السلطة الفلسطينية المتفاقمة بات بإمكان جماعات المصالح الضغط على السلطة لتغيير سياساتها الاقتصادية، إضافة إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وفق اتفاقية أوسلو للسلام 1993م (نخلة، 2011م)⁽²⁵⁾.

وقد أثر الفساد سلباً في رفع كلفة الخدمات العامة الأساسية ومستوى جودتها وعدد المستفيدين منها وعلى وجه الخصوص الفئات الفقيرة والمهمشة (مصلح، 2013م)⁽²⁶⁾، كما وأثر في استقرار البيئة الاستثمارية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، وللفساد بأشكاله دور كبير في ارتفاع مديونية الدولة، حيث بلغت مديونيتها عام 2013 وفق تصريح لوزير المالية 4.8 مليار دولار، و40% حجم التهرب الضريبي السنوي في فلسطين (فلسطين، 2014م)⁽²⁷⁾.

لنصل إلى أن العلاقة عكسية بين الفساد والقدرة على التنافس، وكذلك بين الفساد والنمو الاقتصادي إضافة للتنمية الاقتصادية، وهذا ما انعكس على الساحة الفلسطينية.

وللفساد الإداري آثاره على التنمية السياسية، حيث يهدد الفساد استقرار النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته مما يضعف عملية التنمية السياسية، ويحد من ديمقراطية النظام وقدرته على احترام حقوق المواطنين كالعادلة والمساواة والتعبير ليضعف المشاركة السياسية، لتتخذ القرارات حتى المصيرية منها طبقاً لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة (أبو دية، 2004م)⁽²⁸⁾.

فلسطينياً أثر الفساد في النظام السياسي الفلسطيني وتنميته، إذ ترتبط التنمية السياسية بشكل مباشر بتنمية الجهاز الإداري والتنمية الاقتصادية بعلاقة طردية تبادلية فكلما حقق قطاعي الإدارة والاقتصاد تقدماً في مجال التنمية انعكس ذلك إيجاباً على التنمية السياسية والعكس صحيح، في ظل مجلس تشريعي معطل منذ عام 2008م ومنتهى الولاية كما الرئيس منذ 8/يناير/2009م (الزيتونة، 2008م)⁽²⁹⁾، بالإضافة لتقييد حرية الإعلام والتعبير والحصول على المعلومات وبالتالي محدودية في قدرة المواطن من الاضطلاع على ما يدور في أروقة السياسة والمؤسسات العامة من قبل العامة (صادق، 2014م)⁽³⁰⁾.

والفساد الإداري يحد من تنمية الجهاز الإداري الفلسطيني فقد انتشرت ادعاءات الفساد وسوء الإدارة والمحسوبية في الجهاز الإداري الفلسطيني منذ عام 1997، وشجع الفساد الإداري في القطاع الحكومي الفلسطيني في ترسيخ الأثنية والمصلحة الذاتية من قبل بعض الإداريين وحد من المنافسة

تكلفة الفساد الاقتصادية، تتباين الآراء حول تأثير الفساد في النمو الاقتصادي وتنميته، فبعض الاقتصاديين يرون أن للفساد تأثيراً سلبياً، في حين هناك آراء ترى أن للفساد تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي ويدعمون وجهة النظر هذه بالرشوة التي تدفع إلى المواطنين في الكثير من المؤسسات (يونس وأحمد، 2013م)⁽¹⁸⁾.

وفي المحصلة يؤثر الفساد سلباً في التنمية الاقتصادية، فيؤدي إلى الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يؤثر تأثيراً سلبياً على مناخ الاستثمار وعلى العائد منه وينعكس ذلك على النمو الاقتصادي، وينتج عنه ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر، إضافة إلى هدر الموارد بسبب تدخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة (OECD، 1997)⁽¹⁹⁾.

كما ويتسبب الفساد بزيادة التكاليف الاقتصادية المباشرة، فالحصول على تسهيلات للاستيراد أو التصدير مثلاً يتحملها الطرف الثالث في المعادلة الاقتصادية وهو المواطن (أميمة، 2013م)⁽²⁰⁾، إلى جانب ذلك قد يؤدي استيراد هذه السلعة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية لإتمام الصفقة، ما يمثل ضغطاً على العملة المحلية، وهذا يعني أن الاقتصاد القومي ككل هو الذي يتحمل عبء هذه الرشوة (عثمان، 2013م)⁽²¹⁾. وبالتالي يؤثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي من خلال العقوبات التي تنتج منه (Mauro، 1999)⁽²²⁾ ليسلب موارد الوطن ويساوم على دخوله أو تقلبص إيراداته، ويشوه السياسات ويحد من الاستثمار في الدولة (الشفافية، 2015)⁽²³⁾، إذ إن التنظيم قد يصاب بعجز مالي يعطله نهائياً أو جزئياً في مجال الإنتاج الخدمات أو يعطل كفايته الاقتصادية (أمان، 2015م)⁽²⁴⁾.

فلسطينياً يكافح غالبية الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال للبقاء على قيد الحياة منذ 1967م، وفي نفس الوقت هناك تنامياً لنفوذ بعض المستثمرين الفلسطينيين بعد استحداث إطار مؤسسي يمكن جماعات المصالح الاقتصادية من التلاعب في السياسات الاقتصادية لخدمة مآربهم الخاصة، فقد أدت العلاقات الخاصة بين بعض الرأسماليين الفلسطينيين في الوطن والشتات والدوائر السياسية الحاكمة إلى تركيز السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي عدد قليل من الأشخاص، وبالتالي توطأ بعض أعضاء النخبة الإدارية والسياسية والأمنية مع تكتلات رجال الأعمال لإدارة احتكارات القطاع العام والخاص لتصل الاحتكارات المحمية من السلطة الفلسطينية ما يزيد عن 25 سلعة رئيسية مستوردة، فهي مؤشرات مبكرة على

المهاجرين من حملة الشهادة الثانوية العامة 35.7% من إجمالي المهاجرين للخارج و 1.3% من غير المتعلمين، وارتفاع هذه النسبة يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نسبة البطالة ومن ثم الظروف السياسية والأمنية في فلسطين (الفلسطيني، 2011) (38).

لهذا أسهم الفساد في زيادة نسبة الفقر في فلسطين حيث قدر معدل الفقر بين السكان وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25.8% خلال عام 2011 (بواقع 17.8% في الضفة الغربية و 38.8% في قطاع غزة)، كما تبين أن حوالي 12.9% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع (بواقع 7.8% في الضفة الغربية و 21.1% في قطاع غزة) (الإحصاء الفلسطيني، 2014) (39) فالبلدان التي ينتشر فيها الفساد السياسي يهتم بعض سياسيينها بمصلحتهم الشخصية فلا يحتل الإنفاق لمصلحة الفقراء سوى أدنى مرتبة في سلم أولوياتها (العكيلي، 2013) (40).

كما ويشهد المجتمع الفلسطيني حالة من عدم الثقة في القضاء الفلسطيني وانحيازه لكبار السياسيين والإداريين وأنصار الحزب الحاكم وتأخر البت في قضايا الفساد بأنواعه (معاً، 2014) (41)، فوفق استطلاع رأي الجمهور لعام 2009 ونسبة 62.5% من المواطنين لا يعتقدون بوجود حماية كافية للمواطنين المبلغين عن حالات الفساد (أمان، 2009) (42)، فقد أدى انتشار الفساد إلى خلخلة القيم الاجتماعية والإحباط لدى المواطنين.

في المحصلة الفساد الإداري معيق للتغير والتنمية ف، (2010م) (النامية ومنها فلسطين، فقد أصبحت ظاهرة الفساد الإداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وخاصة في الدول النامية، حيث انتشرت في جسم مجتمعاتها، وازدادت في الآونة الأخيرة، نتيجة للتغيرات التي مر بها المجتمع الدولي والمحلي (بن مرزوق، 2010) (43)، تلك التغيرات التي اتسمت في ظل العولمة بعدم الاتساق، وانعكست آثاره على البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي (زين الدين، 2011) (44).

ليعتبر الفساد الإداري معوقاً لعملية التنمية إدارياً، ومالياً، وإنتاجياً، فضلاً عن أن الفساد الإداري يطرح آثاراً معنوية في المجتمع ذات طابع سلبي، فبات من الخطورة أن يصبح الفساد سلوكاً اجتماعياً مقبولاً أو مشروعاً (بن مرزوق، 2010) (45).

عربياً: أدت ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي لإرهاق اقتصاديات تلك الدول وإفقارها، فالفساد السياسي استشرى وازداد، خاصة وأن الآليات التي اتبعت في تسلم السلطة في غالبية تلك الدول لم تكن خياراً ديمقراطياً (عبد

الشريفة للمتقدمين للوظائف الحكومية وحد من المساواة بين المواطنين (العكيلي، 2013م) (31)، إضافة إلى منح كثير من المناصب الإدارية لغير المؤهلين وبالتالي تزايد نسبة هدر الأموال العامة وإساءة استخدام ممتلكات المؤسسة العامة والاستثمار الوظيفي للمصالح الخاص (الحدث، 2008م) (32). وتضارب في المصالح في بعض الأحيان، لنجد سياسيين يشاركون في كثير من مجالس الإدارة في القطاع الخاص وفي نفس الوقت موظفين إداريين بدرجات عليا (الكوفية، 2014م) (33).

ويترتب على انتشار ظاهرة الفساد تهديد الاستقرار المجتمعي، ولعل أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، فيفقد القانون هيئته في المجتمع، وتتهار كل الضوابط التي تحمي مسيرة المجتمع من الفساد (Montinola & Jackman، 2002) (34).

هذا ولتقشي الفساد في مجتمع ما أثر على زيادة نسبة هجرة مواطنيه للخارج، إذ أن محصلة الفساد هي سوء توزيع ثروات هذا البلد على مواطنيه، وحرمان البعض من فرصة العمل، إضافة لانتشاء الفقر، الأمور التي تحفز الهجرة لبلد آخر بحثاً عن حياة كريمة، وفي المقابل أيضاً تؤثر الهجرة في زيادة انتشار الفساد نتيجة لما تحدثه من تفكك في بعض الأسر وتبني ثقافات مختلفة عن البلد الأم (عبد الحليم وآخرون، 2000م) (35). وللفساد تأثير سيء على الانتماء الوطني لدى المواطنين (المصري، 2010م) (36).

إن الآثار السابقة انعكست على المجتمع الفلسطيني وحدت من استقرار المجتمع بشكل كامل، فرغم مشاركة المواطنين في رسم الحالة السياسية وإشراك المرأة في العمل والانتخابات وإعطائها حق الترشيح ووجود نظام الكوته كي تتولى مناصب برلمانية (معلم، 2010م) (37)، إلا أن الاستقرار المجتمعي ما زال متأثراً بالفساد وانتشاره، والذي انعكس على الرغبة الشبابية بالهجرة بحثاً عن حياة اقتصادية وسياسية أفضل وخالية من الضغوط، فقد بينت إحصائية أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 22 ألف فرد هاجروا للإقامة خارج الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2007-2009، ولا يشمل هذا العدد الأسر التي هاجرت بالكامل، 33% من المهاجرين ضمن الفئة العمرية 15-29 سنة، جاءت الفئة العمرية (30-44) سنة في المرتبة الثانية بنسبة 25.6% من المهاجرين للخارج، وثالث المهاجرين من حملة الشهادات العليا والجامعات، حيث بلغت نسبتهم نحو 35.7%، وبلغت نسبة

الفعلي من انتشار هذه الظاهرة، برغم مساهمته البسيطة في ذلك. إذ إن عملية مكافحة اصطدمت بجملة من المعوقات والتحديات.

وتحليل أدوات الدراسة تم قياس مدركات حجم الفساد في فلسطين، وأشكاله وما اعترضها من معوقات، وتالياً بعض هذه النتائج:-

يتبين أن الفساد السياسي وما يتبعه من أشكال فساد أخرى أكثر انتشاراً في القطاع العام الفلسطيني لتتوافق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة أجريت عام 2013م إذ تبين أن 67% من المبحوثين يرون أن الفساد الكبير هو الأكثر انتشاراً في القطاع الحكومي الفلسطيني (أمان، 2013م)⁽⁴⁹⁾، لتتزايد هذه النسبة وفق دراسة أجراها ذات الائتلاف عام 2014م حيث رأى 80% من المبحوثين بأن الفساد الكبير أكثر انتشاراً في القطاع العام الفلسطيني (أمان، 2014م)⁽⁵⁰⁾.

توافقت رؤية صناع سياسات مكافحة الفساد والمواطن أن الفساد الكبير أكثر انتشاراً في القطاع العام الفلسطيني. وتعزى هذه النتيجة إلى الحكم الفردي، وعدم شراكة المجلس التشريعي المعطل، وعدم فصل السلطات الثلاث مما يبدد الجهود وأضعف تركيزها لصالح انتشار الفساد الكبير في القطاع العام الفلسطيني.

الفضيل، 1999م)⁽⁴⁶⁾، ففي العراق دفع فساد النخبة الحاكمة والتزهل الإداري والمالي طوائف الشعب العراقي كافة للثورة والمطالبة بإصلاحات حقيقية ومحاسبة الفاسدين، وفي لبنان كشفت أزمة النفائات عن حجم الفساد الضخم في أجهزة الدولة اللبنانية مما دفع الشباب اللبناني للانتفاض والتواجد في الساحات العامة، وهذا الأمر ينسحب على معظم الدول العربية إن لم يكن جميعها (الهميلي، 2010م)⁽⁴⁷⁾.

ومما يؤكد أثر الفساد الإداري والمالي السلبي على الجوانب الاجتماعية والإنسانية والسياسية في الدول العربية، ودوره في ثورات شعوبها الاستطلاع الذي قامت به منظمة الشفافية الدولية في 2013/7/19 إذ تم مقابلة 1000 شخص من مصر وتونس وليبيا واليمن والأردن والمغرب والعراق، حيث بلغت نسبة موافقتهم على زيادة نسبة الفساد واتساع رقعته واستيائهم منه ما بين 39%-84% بدءاً بلبنان وانتهاءً بالأردن، ومن المحتمل أن يتسبب استياء المواطنين في الدول العربية من الفساد في تقويض محاولات الحكومات لاستعادة الاستقرار السياسي ويعيق النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية (الشفافية الدولية، 2015م)⁽⁴⁸⁾.

تعددت آثار الفساد الإداري على المجتمع والمؤسسات العامة، كما وتعددت جهود مكافحة الفساد في السلطة الفلسطينية، إلا أنها ظاهرة ما زالت منتشرة بشكل يفرض مكافحة الفاعلة، فتعدد الجهود والجهات المنفذة لا يعني الحد

الجدول (1)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات

صناع سياسات مكافحة الفساد حول حجم الفساد المنتشر في السلطة الفلسطينية

النسبة المئوية	التكرار	أنواع الفساد الإداري من حيث الحجم
81.8	18	الفساد الكبير
18.2	4	الفساد الصغير
100.0	22	المجموع

الجدول (2)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات المواطنين حول حجم الفساد المنتشر في السلطة الفلسطينية

النسبة المئوية	التكرار	الفساد المنتشر في القطاع العام/من حيث الحجم
64.6	62	الفساد الكبير "السياسي"
26.0	25	الفساد الصغير
9.4	9	لا يوجد فساد
100.0	96	المجموع

الجدول (3)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات

موظفي وزارة المالية حول حجم الفساد المنتشر في الوزارة

النسبة المئوية	التكرار	حجم الفساد المنتشر في وزارة المالية
28.9	37	الفساد الكبير "السياسي"
65.6	84	الفساد الصغير
5.5	7	لا يوجد فساد
100.0	128	المجموع

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات المواطنين حول مظاهر الفساد الممارس يومياً

الرقم	الفقرات	النسب المئوية تبعاً لتدرج الإجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
		مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	متدنية	لا تتواجد				
5	الواسطة في انجاز المعاملات الإدارية بتدخل طرف وسيط داخلي أو خارجي	33.3	36.5	15.6	7.3	7.3	3.81	1.19	76.25	مرتفع
1	استغلال المنصب الإداري للصالح الشخصي	31.3	34.4	24	2.1	8.3	3.78	1.16	75.63	مرتفع
11	الازدواجية بالعمل - ممارسة عمل آخر بجانب الوظيفة الإدارية	19.8	35.4	30.2	9.4	5.2	3.55	1.07	71.04	مرتفع
10	إهدار وقت العمل - التغيب غير المبرر، العبث، اذونات المغادرة	21.9	34.4	27.1	9.4	7.3	3.54	1.15	70.83	مرتفع
3	استخدام الأجهزة والمعدات العائدة للدائرة للإغراض الشخصية	15.6	43.8	22.9	9.4	8.3	3.49	1.12	69.79	مرتفع
2	الانتفاع المادي من الوظيفة العامة	16.7	36.5	30.2	11.5	5.2	3.48	1.07	69.58	مرتفع
9	ضعف التقيد بالسياسات والقوانين الناظمة	15.6	34.4	32.3	9.4	8.3	3.40	1.12	67.92	مرتفع
8	الإخلال بواجبات الوظيفة العامة	17.7	29.2	32.3	14.6	6.3	3.38	1.13	67.50	مرتفع
12	التعاضّي عن التهرب الضريبي والجمركي من قبل بعض الموظفين	15.6	30.2	29.2	15.6	9.4	3.27	1.18	65.42	مرتفع
4	الاختلاس / إساءة الائتمان "حصول الموظف بطريقة غير شرعية على أي من ممتلكات الوزارة سواء أكانت مالية أو مادية"	10.4	19.8	33.3	25	11.5	2.93	1.15	58.54	متوسط
7	الرشوة "حصول الموظف على أموال وهدايا باهظة الثمن بغير وجه حق نظير تقديم خدمات مرتبطة بوظيفته العامة"	7.3	11.5	18.8	34.4	28.1	2.35	1.21	47.08	متوسط
6	الابتزاز "طلب الموظف بدل مادي أو معنوي لقاء تقديم الخدمات"	4.2	13.5	17.7	35.4	29.2	2.28	1.15	45.63	متوسط
	المتوسط الحسابي العام						3.27	0.80	65.43	-

وفق رؤية الموظفين يتوزع الفساد على المستويين الكبير والصغير، لصالح الصغير تبعاً لعدد الموظفين في الوزارة

والترقيات، يليها استخدام الممتلكات العامة لأغراض خاصة، ثم التكبس من الوظيفة العامة (أمان، 2014م)⁽²⁾.

وعن واقع الفساد في وزارة المالية، فقد بينت دراسة أجريت عام 2013م بأن وزارة المالية حصلت المرتبة الأولى بنسبة 29.6% في انتشار الفساد (أمان، 2013م)⁽³⁾، لتؤكد هذه النتيجة في دراسة أخرى لذات الائتلاف لعام 2014م بأن وزارة المالية الأكثر شهوداً لانتشار الفساد ما بين الوزارات الفلسطينية بنسبة وصلت 30% وفق آراء المستطلعين في تلك الدراسة (أمان، 2014م)⁽⁴⁾.

معوقات تنفيذ سياسات مكافحة الفساد وفق رؤية عينات الدراسة

وجود المعوقات في المذكورة الجدول (6) وضعف القدرة على الحد منها، ساعد على زيادة انتشار ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات العامة الفلسطينية، لتصعب عملية السيطرة عليها، فغالبية المجتمع الفلسطيني يعانون من ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة وظروف أمنية غير مستقرة، وانشغال الإدارة السياسية بالشؤون السياسية للدولة، مما يقلل من فرصة اتخاذها قرارات تضع الفرص على الفاسدين والمفسدين لاستغلال الوظيفة العامة للمصلحة الشخصية، فكلما تقدمت السنون يمارس الفساد بمهارة ترتبط ومعوقات التنفيذ طردياً.

يتضح من الجدول (7) تعدد المعوقات التي تعترض عملية مكافحة الفساد الإداري في القطاع العام الفلسطيني، برغم تعدد الجهات ذات الصلاحيات الرقابية وأخرى الجزائية والقضائية، إلا أن هذه المعوقات حددت وتحد من قدرات هذه الجهات على النجاح في مكافحة انتشار الفساد.

مقارنه بوجود قلة من السياسيين والمستشارين. ويمكن القول إن هذه النتيجة لا تشكل تناقضاً مع ما جاء من رؤيتي صناع سياسات مكافحة الفساد وجمهور وزارة المالية إذ عُدوا الفساد الأكثر انتشاراً في القطاع العام هو الفساد الكبير، إذ أبدى الموظف تصوره لحجم الفساد في وزارة المالية دون القطاع العام.

أما مظاهر الفساد الأكثر انتشاراً في القطاع العام الفلسطيني وعلى وجه الخصوص وزارة المالية كحالة دراسية وفق رأي عينات الدراسة كما يلي:- أظهر الجدول (4) أن الوساطة هي أكثر أنواع الفساد انتشاراً، ومن ثم استغلال المنصب الإداري، ويستخدم بعض موظفي وزارة المالية الممتلكات العامة للمصالح الخاص، ويعزى هذا لضعف الرقابة على أداء الموظفين من قبل الجهات الداخلية والخارجية، إضافة إلى ضعف الإرادة الجادة في مكافحة أشكال الفساد قاطبة. يظهر الجدول (5) تصدر الوساطة بمختلف أشكالها قائمة أنواع الفساد الممارسة في وزارة المالية، وانخفاض نسبة الرشوة والابتزاز. ويعزى هذا لتقبل فكرة الوساطة لتصبح سلوكاً مرغوباً فيه في القطاع العام الفلسطيني كما هي في المجتمع، وفي نفس الوقت استهجان ممارسة الرشوة والابتزاز، ذلك أن العرف في المجتمع الفلسطيني هو الإطار النابذ لهاتين الجريمتين. بالإضافة لانتشار أشكال أخرى للفساد.

لنتوافق هذه النتيجة مع رؤية المواطنين وما جاء باستطلاع رأي المواطنين بأن نسبة الوساطة والمحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات العامة بلغت 82% (أمان، 2013م)⁽¹⁾. إضافة لتوافق هذه النتائج مع ما جاء في دراسة لذات الائتلاف حول واقع الفساد في فلسطين لعام 2014م، والذي خلص إلى أن أكثر أشكال الفساد ممارسة في القطاع العام هي الوساطة في التوظيف، الوساطة والمحسوبية في تقديم الخدمات، والتعيينات

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية

لاستجابات موظفي وزارة المالية حول أشكال الفساد اليومية التي قد تمارس في الوزارة

الرقم	الفقرات	النسب المئوية تبعاً لتدرج الإجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
		عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً				
8	الواسطات في الترقية لغير المستحقين.	32	54.7	6.3	6.3	0.8	4.11	0.83	82.19	مرتفع جداً
9	التحيز والمحاباة لأفراد دون وجه حق.	32	50	9.4	7.8	0.8	4.05	0.89	80.94	مرتفع جداً
7	الواسطات في التعيين لغير المستحقين.	28.9	46.9	10.9	10.2	3.1	3.88	1.04	77.66	مرتفع
1	استخدام الأجهزة والمعدات العائدة للدائرة للإغراض الشخصية.	27.3	43.8	10.9	15.6	2.3	3.78	1.09	75.63	مرتفع
3	استثمار الوظيفة العامة لأغراض خاصة	18	53.9	14.1	10.2	3.9	3.72	1.00	74.38	مرتفع
2	هدر وقت العمل الرسمي وعدم الالتزام بالدوام الرسمي والأنظمة المعمول بها	17.2	53.1	10.9	15.6	3.1	3.66	1.04	73.13	مرتفع
14	ضعف التقيد بالسياسات والقوانين الناظمة	11.7	50	21.1	14.8	2.3	3.54	0.96	70.78	مرتفع
4	التحايل على القوانين والأنظمة والتعليمات.	3.1	12.5	22.7	52.3	9.4	3.52	0.94	70.47	مرتفع
13	الواسطة في انجاز المعاملات - انجاز معاملات بعض المراجعين بالرغم من مخالفتها للأنظمة والقوانين.	17.2	42.2	18	20.3	2.3	3.52	1.07	70.31	مرتفع
5	استلام المعاملات من العميل وهي غير مكتملة مما يعوق انجازها في موعدها.	11.7	48.4	17.2	19.5	3.1	3.46	1.03	69.22	مرتفع
6	ضعف بيان الإجراءات المعمول بها وتوضيحها للمراجعين أو العاملين في الدائرة.	11.7	47.7	16.4	20.3	3.9	3.43	1.06	68.59	مرتفع
15	الازدواجية بالعمل - ممارسة عمل آخر بجانب الوظيفة الإدارية	10.2	43	25	18.8	3.1	3.38	1.00	67.66	مرتفع
16	تسهيل التهريب الضريبي والجمركي من قبل بعض الموظفين لبعض عملاء الوزارة	14.8	33.6	29.7	16.4	5.5	3.36	1.09	67.19	مرتفع
11	الاختلاس/ إساءة الائتمان - حصول الموظف بطريقة غير شرعية على أي من ممتلكات الوزارة سواء أكانت مالية أو مادية.	9.4	36.7	24.2	25	4.7	3.21	1.07	64.22	مرتفع
12	الرشوة	5.5	21.1	28.1	40.6	4.7	2.82	1.00	56.41	متوسط
13	الابتزاز - طلب الموظف بدل مادي أو معنوي لقاء تقديم الخدمات	7.8	18.8	21.1	44.5	7.8	2.74	1.10	54.84	متوسط
-	المتوسط الحسابي العام						3.50	0.61	69.99	-

(6) الجدول

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية
لاستجابات صناع السياسات حول معيقات تنفيذ سياسات مكافحة الفساد.

الرقم	الفقرات	النسب المئوية تبعا لتدرج الإجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
		عالية جدا	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جدا				
14	توقف عمل المجلس لتشريعي	90.9	9.1	-	-	-	4.91	0.29	98.18	مرتفع جدا
3	ترهل الجهاز الإداري في القطاع العام الفلسطيني	36.4	59.1	-	4.5	-	4.27	0.70	85.45	مرتفع جدا
4	غموض الأهداف لسياسات مكافحة الفساد الإداري	31.8	45.5	18.2	4.5	-	4.05	0.84	80.91	مرتفع جدا
9	تقصير الإعلام بأشكاله	40.9	36.4	22.7	-	-	4.18	0.80	83.64	مرتفع جدا
11	ضعف التنسيق بين شبكة الفاعلين	31.8	45.5	22.7	-	-	4.09	0.75	81.82	مرتفع جدا
1	ضعف السياسات " القوانين والأنظمة والاستراتيجيات والخطط"	13.6	68.2	18.2	-	-	3.95	0.58	79.09	مرتفع
7	محدودية توفر قاعدة بيانات مالية وإدارية حديثة للرقابة والتقييم	22.7	54.5	18.3	4.5	-	3.95	0.79	79.09	مرتفع
13	الاعتبارات الحزبية والفئوية والقبلية	36.4	27.3	31.8	4.5	-	3.95	0.95	79.09	مرتفع
6	قلة الإمكانيات التكنولوجية المتوافرة لغرض تنفيذ سياسات مكافحة الفساد	9.1	72.8	13.6	4.5	-	3.86	0.64	77.27	مرتفع
15	عدم توافق سياسات واليات مكافحة الفساد مع التشريعات وقوانين العقوبات المحلية	27.3	36.4	31.8	4.5	-	3.86	0.89	77.27	مرتفع
16	تضارب مصالح القائمين على تنفيذ سياسات مكافحة الفساد	36.4	27.3	22.7	13.6	-	3.86	1.08	77.27	مرتفع
2	تعدد وتداخل سياسات مكافحة الفساد	18.2	45.5	36.3	-	-	3.82	0.73	76.36	مرتفع
10	عدم تحديد الإطار الزمني والمكاني " لبرامج ومشاريع مكافحة"	18.2	50	22.7	9.1	-	3.77	0.87	75.45	مرتفع
8	ضعف الإمكانيات البشرية	9.1	54.5	36.4	-	-	3.73	0.63	74.55	مرتفع
5	ضعف الإمكانيات المالية المعدة لتحقيق أهداف سياسات مكافحة الفساد	9.1	54.5	31.9	4.5	-	3.68	0.72	73.64	مرتفع
12	ضعف الإرادة السياسية	22.7	36.4	27.3	13.6	-	3.68	0.99	73.64	مرتفع
17	التغاضي عن بعض حالات الفساد خوفاً من انقطاع المعونات الخارجية	27.3	22.7	31.8	18.2	-	3.59	1.10	71.82	مرتفع
المعدل العام للمجال										
-							3.95	0.47	79.09	-

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية
لاستجابات المواطنين حول معيقات تنفيذ سياسات مكافحة الفساد في وزارة المالية

الرقم	الفقرات	النسب المئوية تبعا لتدرج الإجابة					الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
		مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	متدنية	لا تتواجد			
8	انتشار الوساطة	49	29.2	13.5	5.2	3.1	4.16	83.13	مرتفع جدا
7	ضعف أنظمة الضمان الاجتماعي والأمن الوظيفي	33.3	41.7	17.7	6.3	1	4.00	80.00	مرتفع جدا
5	ضعف الرقابة الخارجية على الأداء في الوزارة	36.5	35.4	16.7	10.4	1	3.96	79.17	مرتفع
4	ضعف الرقابة والتدقيق الداخلي على سير العمليات الإدارية	34.4	35.4	22.9	5.2	2.1	3.95	78.96	مرتفع
11	ضعف الإرادة السياسية في مكافحة الفساد الإداري.	33.3	30.2	22.9	11.5	2.1	3.81	76.25	مرتفع
1	الحكم الفردي الشمولي/ سيطرة الحزب الواحد	30.2	32.3	24	10.4	3.1	3.76	75.21	مرتفع
3	ضعف قيمة رواتب الموظفين العامين	29.2	31.3	27.1	8.3	4.1	3.73	74.58	مرتفع
6	ضعف توفر التقنيات الحديثة في الإدارة	25	31.3	33.3	8.3	2.1	3.69	73.75	مرتفع
10	محدودية إمكانيات السلطة في المطالبة الدولية بالفارين من العدالة	22.9	30.2	30.2	11.5	5.2	3.54	70.83	مرتفع
2	سيطرة الاحتلال على كثير من المناطق الفلسطينية	29.2	22.9	19.8	24	4.1	3.49	69.79	مرتفع
9	قوة القضاء الفلسطيني	4.2	13.5	16.7	45.8	19.8	2.36	47.29	متوسط
	المتوسط الحسابي العام						3.68	73.54	-

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية
لاستجابات موظفي وزارة المالية حول معوقات تنفيذ سياسات مكافحة الفساد في الوزارة

الرقم	الفقرات	النسب المئوية تبعاً لتدرج الإجابة					الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
		عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً			
14	توقف عمل المجلس لتشريعي	40.6	45.3	6.3	5.5	2.3	4.16	83.28	مرتفع جداً
13	الاعتبارات الحزبية والفئوية والقبلية	24.2	54.7	16.4	3.1	1.6	3.97	79.38	مرتفع
3	ترهل الجهاز الإداري في القطاع العام الفلسطيني	20.3	56.3	19.5	3.1	0.8	3.92	78.44	مرتفع
11	ضعف التنسيق بين شبكة الفاعلين	18.8	57	17.2	6.3	0.8	3.87	77.34	مرتفع
1	ضعف السياسات "القوانين والأنظمة والاستراتيجيات والخطط"	20.3	51.6	19.5	7.8	0.8	3.83	76.56	مرتفع
12	ضعف الإرادة السياسية	22.7	50	18.8	3.9	4.7	3.82	76.41	مرتفع
10	عدم تحديد الإطار الزمني والمكاني "لبرامج ومشاريع مكافحة"	18.8	50.8	23.4	6.3	0.8	3.80	76.09	مرتفع
16	تضارب مصالح القائمين على تنفيذ سياسات مكافحة الفساد	21.9	45.3	25	7	0.8	3.80	76.09	مرتفع
17	التغاضي عن بعض حالات الفساد خوفاً من انقطاع المعونات الخارجية	16.4	53.9	21.1	7.8	0.8	3.77	75.47	مرتفع
4	غموض الأهداف لسياسات مكافحة الفساد الإداري	14.1	53.1	25	7	0.8	3.73	74.53	مرتفع
2	تعدد وتداخل سياسات مكافحة الفساد	9.4	57.8	26.6	5.5	0.8	3.70	73.91	مرتفع
9	تقصير الإعلام بأشكاله	15.6	48.4	20.3	13.3	2.3	3.62	72.34	مرتفع
15	عدم توافق سياسات واليات مكافحة الفساد مع التشريعات وقوانين العقوبات المحلية	12.5	40.6	30.5	14.1	2.3	3.47	69.38	مرتفع
7	ضعف توفر قاعدة بيانات مالية وإدارية حديثة للرقابة والتقييم	7	49.2	26.6	15.6	1.6	3.45	68.91	مرتفع
6	قلة الإمكانيات التكنولوجية المتوفرة لغرض تنفيذ سياسات مكافحة الفساد	13.3	37.5	27.3	19.5	2.3	3.40	67.97	مرتفع
5	ضعف الإمكانيات المالية المعدة لتحقيق أهداف سياسات مكافحة الفساد	10.2	39.1	29.7	19.5	1.6	3.37	67.34	مرتفع
8	ضعف الإمكانيات البشرية	10.2	41.4	20.3	25.8	2.3	3.31	66.25	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام						3.70	74.10	-

أسئلة الدراسة وتفسيرها، إذ تحتل عملية التقصير في مكافحة الفساد تحليلين الأول: انشغال السياسي الفلسطيني بالتجاذبات الداخلية والخارجية وما تتعرض له فلسطين من مضايقات إسرائيلية بحق الشعب والأرض لتضعف إرادته وعمله لأجل مكافحة الفساد، والآخر: ممارسة بعض السياسيين الفلسطينيين للترجيح، والذي يدفع سياسيي فلسطين لإغلاق ملفات الفساد حتى لا تظال بعضهم المسؤولية ومن ثم المحاسبة والمعاقبة أو

يتضح من الجدول (8)، أن معوقات تنفيذ سياسات مكافحة الفساد في وزارة المالية متعددة، فهناك إجماع من قبل نسبة مرتفعة من عينات الدراسة (الثلاث) عليها، والتمثلة في تعطل المجلس التشريعي، والحزبية، وترهل الجهاز الإداري، وضعف الإرادة السياسية، والحكم الفردي، تداخل الصلاحيات وعدم الفصل بين السلطات وغيرها من المعوقات. ووفق النظرية الاجتماعية التفسيرية: يمكن الإجابة عن

3. تشجيع مزيد من الأبحاث العلمية المتعمقة بمدى انتشار أشكال الفساد في القطاع العام الفلسطيني، والأخذ بنتائجها على محمل الجد.
4. اتباع أساليب الرقابة السرية والعلنية لكشف مواطن الفساد الإداري والمالي.
5. العمل الجاد للانضمام للاتفاقيات الدولية وأهمها الانضمام للشرطة الجنائية الدولية .

ثانياً: توصيات خاصة بوزارة المالية الفلسطينية:

1. تخفيض قيمة الضرائب المفروضة بما يتوافق ودخل المواطنين.
2. تفعيل دور الإدارات الرقابية "الرقابة والتدقيق الداخلي ووحدة التنسيق الداخلي" التابعة لوزارة المالية.
3. تنمية الوازع الأخلاقي لدى الموظف العام من خلال تفعيل العمل بمدونة السلوك الأخلاقية.

ثالثاً: توصيات خاصة بالمواطن الفلسطيني:

1. تعزيز دور المواطن كشريك في عملية مكافحة الفساد، من خلال حراك شعبي يظهر مضار الفساد وينمي روح المبادرة والجرأة في التبليغ عنه ومحاربته.
- تنمية الوازع الديني والأخلاقي، ورفع الوعي بكل ما يتعلق بمجالات الفساد، وضرورة التصدي له (بدءً من المناهج الدراسية، مروراً بالإعلام، وصولاً لأدوار المنظمات الأهلية في هذا المجال).

خلخلة المنصب السياسي للبعض. وعليه طالت الآثار الاجتماعية والإنسانية للفساد مناحي الحياة كافة للمواطن الفلسطيني، فضغفت العدالة الاجتماعية وبات القضاء الفلسطيني أوهن من يحكم بالحق لصالح الجميع بمقياس الحق، إضافة لعدم تكافؤ الفرص كنتاج للواسطة والحزبية، وانقسام المجتمع ما بين شريحتين غنية وأخرى فقيرة وتلاشي الطبقة الوسطى، هذا إضافة لاحتكار مجموعة قليلة للاقتصاد الفلسطيني، مما أدى إلى زيادة نسبة الفقر والبطالة وكذلك الهجرة والتي تتمركز بين فئة الشباب طلباً للرزق والعيش الكريم، والأهم ضعف ثقة المواطن بجهود السلطة الفلسطينية وصدق نيبتها في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى ضعف تطبيق أسس النزاهة والشفافية. في ظل وجود معيقات مكافحة الفساد وأسباب إنتشاره والتي باتت مرعية بعدم الرغبة الجادة بالمكافحة.

التوصيات

أولاً: توصيات خاصة بأصحاب القرار من السياسيين الفلسطينيين.

1. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، من شأنها إعادة منح الشرعية الانتخابية للسلطتين التنفيذية والتشريعية.
2. الإقرار عن ممتلكات جميع المسؤولين -و ذويهم من الدرجة الأولى- دون استثناء بكل شفافية وبشكل دوري ليتم الكشف عن حالات الثراء السريع.

الهوامش

6. (الوزاني ك، 2015) أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.
7. الشميمري أ، و أبو بكر م، 2013، الفساد الإداري وسبل علاجه، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود، 2013، ص 1-9.
8. الشمري ن، 2012، رؤية العاملين في القطاع العام والخاص نحو الفساد الإداري في السعودية: دراسة ميدانية، مجلة القراءة والمعرفة، المجلد (3) العدد (13)، ص 175-203.
9. الصرايرة ر، 2010، اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية: دراسة تحليلية أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأردن: جامعة مؤتة.
10. Stoyanov A, 2010, Administrative and Political Dynamics (1998- Corruption in Bulgaria: Status and 2006), Romanian Journal of Political Science, 1(2), p. 4-23.
11. المصري أشرف ز، 2010، الفساد الإداري في السلطة الوطنية الفلسطينية وأثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد

1. إبراهيم، ص. والصرايرة، أ. (2001)، العلاقة بين تدني المستوى هيئة الرقابة العامة الفلسطينية، 2010، تقرير هيئة الرقابة العامة الفلسطينية 1997م، رام الله- فلسطين.
2. الشفافية العالمية 2013، تقرير العراق أكثر الدول العربية فسادا والإمارات أقلها، 2013/12/1، <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2004/10/22/11619.html>
3. الشفافية العالمية 2005، تقرير منظمة الشفافية الدولية، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت، متاح في <http://www.transparency.org/publications/gcr>
4. معا الإخبارية، 2013، استطلاع عالمي، فلسطين تعاني من الواسطة والمحسوبية والفساد السياسي. <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=61236>
5. راية إعلامية 2013، للسنة الثامنة على التوالي فلسطين لم تتدرج في مؤشر مدركات الفساد،

- مؤسسة روزا لكسمبورغ و خليل نخلة، الطبعة الأولى، مؤسسة نادية للطباعة والنشر والتوزيع، رام الله، ص 36-89.
26. مصلح ع، 2013، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط3، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، فلسطين، ص 34-35.
27. فلسطين أون لاين، 2014، 4 مليارات دولار ديون السلطة و 40% حجم التهرب الضريبي، <http://felesteen.ps/details/news/117460/4>
28. أبو دية أ، 2004، الفساد وآليات مكافحته، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، ط 1، فلسطين، ص6.
29. الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، وثيقة، اللجنة القانونية في المجلس التشريعي الفلسطيني، التمديد للرئيس عباس لا يتم إلا من خلال الدستور وصندوق الانتخابات النزيهة، <http://www.alzaytouna.net/permalink/4894.html>
30. صادق م، 2014، الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر - القاهرة، ص 89.
31. العكيلي ر، 2013، الفساد تعريفه وأسبابه ووسائل مكافحته، بحث منشور، موقع الشفافية، العراق، ص 8-10.
32. ناجي ن، 2008، التكلفة الاقتصادية للفساد المالي والإداري، <http://almadapaper.net/sub/04-642/p19.htm>
33. موقع الكوفية، جيمس برينس، مسئول أمريكي يفتح ملف قمع وفساد عباس أمام الكونغرس، 2014 <http://kofiapress.net/main/news/55232>
34. (1) Montinola, G., & Jackman, R. 2002, Sources of study. British Journal of corruption: A cross-country Political Science, 32(1), P147-170.
35. عبد الحليم أ وآخرون، 2000، الآثار الاجتماعية لهجرة المصريين إلى الدول العربي، أحوال مصرية، مؤسسة الأهرام، مصر.
36. المصري أ، 2010، الفساد الإداري في السلطة الوطنية الفلسطينية وأثر محاربه في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني " 1994-2006"، أطروحة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ص 4.
37. معلم ن، 2010، المرأة الفلسطينية في الأنظمة الانتخابية <http://www.ppp.ps/atemplate.php?id=3083&x=6>
38. الإحصاء الفلسطيني، 2011، مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية 2010، التقرير الرئيسي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين، ص 29-30.
39. الإحصاء الفلسطيني، 2014، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للسكان <http://www.pcbs.gov.ps/>، 2014/7/11م
40. العكيلي ر، 2013، الفساد تعريفه وأسبابه ووسائل مكافحته، بحث منشور، موقع الشفافية، العراق، ص 8 . http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=481
41. معا، 2014، النشئة يحمل القضاء مسؤولية عدم البت بقضايا لمحاكمة متهمين بجرائم فساد، س 2.2 م، <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=725307>
- الفلسطيني " 1994-2006"، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس.
12. السبيعي ف، 2010، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك نايف للعلوم الأمنية، السعودية.
13. Schnleider, F, & others, 2009. The Social Impact of Administrative corruption Do Legal Differences Matter? Johannes Kepler University of Linz, Working Paper olo4, Austria, p. 1-28.
14. explaining Corruption in Ukraine: V, 2008. Voznyak .variation across administrative divisions Working Paper Prepared for presentation at the 66th Annual Meeting of the Association, Chicago. Midwest Political Science)
15. إبراهيم ص والصرايرة أ، 2001، العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداري من وجهة نظر الموظفين: دراسة ميدانية في الدوائر الحكومية لمحافظة جرش، مجلة الإداري، 23(87)، ص 43-77.
16. إنعام الشهابي إ وداعر م، 2000، العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، 20 (2)، ص 107-145.
17. كمال أ، 2011، إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ص 56.
18. يونس م وعدنان أحمد ه، 2013، اثر الفساد على النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، كلية الإدارة والاقتصاد، عدد 109، مجلد 34، ص 190-191، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل.
19. OECD. OECD. 1997, Convention on Combating in International Bribery of Foreign Public Officials 1997, www.oecd.org. Business Transactions;
20. أميمة ف، 2012، الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية دراسة وصفية تحليلية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية - العوامل - التمثلات، ص24.
21. عثمان ج، 2013، مكافحة شائبة الفساد الإداري في المجتمعات المعاصرة: دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية. مجلة البحوث والدراسات الشرعية، 8(10)، ص 101-138.
22. Mauro, PM 1999, Corruption: Causes, Consequences and Agenda for Further Research. Finance and Development, 1(1), P12-14.
23. موقع الشفافية: 2015، وطن بلا فساد: الفساد الإداري عقبة على طريق التنمية، <http://www.transparencyforum.net/details-1528.html>
24. الائتلاف لأجل النزاهة والمساءلة "أمان"، 2015، الفساد يوجد مطالب الثورات العربية، فلسطين.
25. نخلة خليل، ترجمة مراد ع، 2011، فلسطين: وطن للبيع،

42. الائتلاف لأجل النزاهة والمسائلة "أمان"، 2009، تقرير الفساد ومكافحته، مكافحة الفساد في المؤسسات العامة تدابير وإجراءات، فلسطين، ص 45.
43. بن مرزوق ع، 2010، آليات ترشيد نظام الحكم وتفعيل سياسة مكافحة الفساد في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 1(20)، ص 243-258.
44. زين الدين م، 2011، مداخل محاربة الفساد بالديمقراطيات الناشئة: مقارنة قانونية، مجلة مسالك، 3(7)، 2011، ص 22-36.
45. بن مرزوق ع، 2010، آليات ترشيد نظام الحكم وتفعيل سياسة مكافحة الفساد في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 1(20)، ص 252.
46. عبد الفضيل م، 1999، الفساد وتداعياته في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 243، ص 6.
47. الهيملي ط، 2010، الفساد الإداري وأسبابه، آثاره وسبل علاجه، مجلة آفاق، العدد الثالث، طرابلس، ص 32.
48. الشفافية الدولية، 2015، استطلاع استمرار الفساد في دول عربية بعد الثورات، موقع المنظمة.
49. الائتلاف لأجل النزاهة والمسائلة "أمان"، 2013، استطلاع آراء المواطنين الفلسطينيين حول الفساد ومكافحته في الأراضي الفلسطينية 2013م، رام الله، 2014م، ص 14.
50. الائتلاف لأجل النزاهة والمسائلة "أمان"، 2014م، ستطلاع الرأي العام حول واقع الفساد فيم 2014م، رام الله، 2014م، ص 12.
51. الائتلاف لأجل النزاهة والمسائلة "أمان"، 2014، استطلاع آراء المواطنين حول واقع الفساد في فلسطين عام 2014م، ص 7.
52. الائتلاف لأجل النزاهة والمسائلة "أمان"، 2014، استطلاع آراء المواطنين حول واقع الفساد في فلسطين عام 2014م، ص 20.
53. الائتلاف لأجل النزاهة والمسائلة "أمان"، 2013، استطلاع آراء المواطنين الفلسطينيين حول الفساد ومكافحته في الأراضي الفلسطينية 2013م، رام الله، ص 16.
54. الائتلاف لأجل النزاهة والمسائلة "أمان"، 2014، استطلاع آراء المواطنين حول واقع الفساد في فلسطين عام 2014م، ص 7.

المصادر والمراجع

- بيروت: مؤسسة نوفل. ص 650/1.
- سلون، ر. (1991). النظرية الأدبية المعاصرة، ترجمة جابر عصفور، ط 1، القاهرة: دار الفكر. ص 217.
- سوييف، أ. (1996). زينة الحياة، القاهرة: دار الهلال. ص 150-162.
- شعبان، ب. (1999). مائة عام من الرواية النسائية العربية، بيروت: دار الآداب. ص 26.
- عبد، ج. (2005). ما وراء السرد. ما وراء الرواية، ط 1 بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة. ص 23، 25.
- الغذامي، ع. (2006). المرأة واللغة، ط 3 الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي. ص 11، 222، 47، 232، 8.
- القرشي، ر. (2008). النسوية: قراءة في الخلفية المعرفية لخطاب المرأة في الغرب، ط 1 المكلا. اليمن: دار حضرموت للدراسات والنشر. ص 64.
- لحمداني، ح. (1991). بنية النص السردي، ط 1 الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي. ص 74.
- الماضي، ش. (2008). أنماط الرواية العربية الجديدة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ص 15.
- مرتاض، ع. (1990). في نظرية الرواية، الكويت: عالم المعرفة. ص 148، 175.
- ابن منظور، م. (1414). لسان العرب، ط 3 بيروت: دار صادر. 315/3.
- أسليم، م. (2007). الكتابة: الذكورة والأنوثة، مجلة شعريات، ع (2). ص 57.
- بحراوي، ح. (1990). بنية النص الروائي، ط 1 الدار البيضاء: منشورات المركز الثقافي العربي. ص 30.
- بلعابد، ع. (2008). عتبات (جبرار جينيت من النص إلى المناص)، ط 1 بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. ص 83، 84-38.
- توامة، ع. (1994). زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 1.
- تودوروف، س. (2002). مفهوم الأدب، ترجمة: عبود كاسوحة، دمشق: منشورات وزارة الثقافة. ص 151.
- حسان، ت. (1980). مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء: دار الثقافة. ص 245.
- درمش، ب. (2007). عتبات النص، جدة: مجلة علامات، النادي الأدبي الثقافي ج 61، مج 16. ص 39.
- زيادة، م. (1982). الأعمال الكاملة، جمع وتحقيق سلمى الكزيري،

The Content of the Social and Humanitarian Effects of Administrative Corruption on the Palestinian Citizens, in Remained Obstacles of Anti-Corruption

*Khayryah R. Yehya, Salwa Sh. Goma **

ABSTRACT

Palestinian public sector has witnessed an administrative corruption in the early stage of the Palestinian Authority establishment, according to a report of the Supervisory Board in 1997 since that time; The Palestinian authority in coordination with national stakeholders took serious actions to stop this negative phenomenon.

The study finds that administrative corruption causes represented in: the weakness of political well, one-party rule, disrupting the works of the Legislative Council.

Also, administrative corruption has negative impacts, as weakness of social justice, increasing rate of unemployment, poverty, immigration, a weak sense of national belonging, Distrust of Palestinian citizen in the credibility of efforts to combat administrative corruption, in addition to its negative impact on the Palestinian economy and on the political and administrative situation in general.

Anti-corruption efforts to be effective require serious political well, democratic partnership among all Palestinian parties, activating the Palestinian media role, and enhancing citizen participation.

Keywords: Administrative Corruption Thrust Effects, Obstacles to Anti-Corruption.

* Economy and Political Sciences, Cairo University, Eypet. Received on 06/02/2016 and Accepted for Publication on 13/03/2016.